



مشروع مساندة الأعمال المحلية

Local Enterprise Support Project

استبيان على الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر

نتائج محافظة العقبة

الأربعاء 23 كانون الأول، 2015

إضاءات

تشكل الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الغالبية العظمى = يوجد حوالي 715 منها في العقبة. 9/10 هي عبارة عن مؤسسات فردية، وحوالي الثلثين يعمل في مجال البيع بالتفرقة والتجارة.

715 أعمال صغيرة ومتناهية الصغر

يسيطر الذكور على الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر = تملك الإناث (8%) فقط من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة. تكسب الإناث أقل من الرجال في هذه الأعمال بشكل عام، كما أنهن يعملن خارج المنزل بشكل أقل، و احتمال العمل بسبب الحاجة لدى الإناث أكبر منه مقارنة بالرجال.

8% إناث

الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر موجودة على الورق = على الرغم من أن أغلب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لا تدفع ضرائب، وأن معظمها لا يوظف عمالاً، إلا أن (50.4%) منها مسجلين لدى وزارة الصناعة والتجارة.

10/5 مسجل

الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر ناشئة = يبلغ معدل وجودها في السوق سبع سنوات. أصحاب (90.9%) يتقنون بأنهم سيقفون على أعمالهم لثلاث سنوات قادمة على الأقل.

سبع سنوات

تصارع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر للبقاء = يبلغ معدل أرباح الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة 200 دينار شهرياً (الرقم عادة لا يشمل الأعمال التي تواجه خسائر). (69.2%) منها تخسر أو تصارع للعيش بشكل جيد.

200 دينار أرباح

تعد الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر غير حاضرة من الناحية التقنية = تستخدم (4.2%) فقط من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر أجهزة كمبيوتر في عملها. (4.7%) يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي سواء في العمل أو لأغراض شخصية.

4% تستخدم الكمبيوتر

تفتقر الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لقوة الجماعة = الانتساب للنقابات والجمعيات ضعيف جداً. مع الأخذ بعين الاعتبار الاستثناء المتمثل بالغرف التجارية والصناعية، فإن نسبة الانتساب من قبل النقابات المهنية والمجموعات التجارية والجمعيات لا يتعدى (10%).

انتساب أقل من 10%

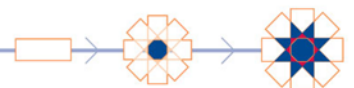
لا ترى الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الأزمة السورية بعين الإيجابية = 1% فقط من مالكي الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الأردنيين يرون أزمة اللاجئين السوريين في المملكة كفرصة، والقليل منهم يشغل عمالة سورية.

نظرة سلبية للأزمة السورية

جدول المحتويات

2	إضاءات
4	مقدمة
6	الخصائص السكانية العامة
18	العقود
18	القوى العاملة
23	أداء المؤسسات
26	الحصول على تمويل
29	الأنظمة والعمليات والشبكات
32	السياسات والتعليمات
33	أزمة اللاجئين السوريين

تم جمع البيانات باستخدام ملف بيانات "new_lens_usa_fix_pswt.sav" (MD-5 digest 4a546ca89c)



مقدمة

عن مشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

يشجع مشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن، والذي يمتد لخمس سنوات، النمو الاقتصادي طويل الأجل وتطوير التنمية في المجتمعات الأقل حظاً في الأردن. يساعد المشروع في دمج التنمية الاجتماعية المحلية مع مبادرات التنمية في القطاع الخاص لخلق فرص عمل ونمو مستدام شاملاً بذلك النساء وفئة الشباب.

يُعنى الأسلوب المنهجي لمشروع مساندة الأعمال المحلية بتطوير الشبكات الاقتصادية المحلية والإقليمية ضمن بيئة داعمة للأعمال بالإضافة إلى تطوير بيئة تنافسية ومستدامة وتنمية الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر.

عن الاستبيان

على الرغم من سيطرة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر¹ على الاقتصاد الأردني، إلا أن المعلومات المتوافرة عنها قليلة جداً. لذلك، أجرى المشروع استبياناً عليها في 2014 - 2015 بهدف الوصول إلى فهم أفضل لهذه الفئة وتقييم العقبات الرئيسية التي تواجهها، بالإضافة إلى فرص النمو لديها. تغطي هذه الدراسة الخصائص السكانية العامة، واتجاهات القوى العاملة، وأداء المؤسسات، ومدى الوصول إلى التمويل، والعمليات والشبكات، بالإضافة إلى تأثير الأزمة السورية.

ينحصر تركيز هذا التقرير على النتائج التي تم الحصول عليها من محافظة إربد. تم الحصول على النتائج من الاستبيان الذي أجراه مشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث يمكن تعميمها على كافة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الواقعة في المنطقة الجغرافية المحددة².

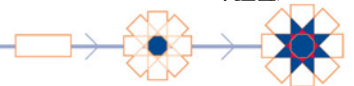
يتكون الاستبيان من 86 سؤالاً من معابنة مزدوجة وبتقسيم طبقي. تعكس البيانات التي تم جمعها معلومات عن جميع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر التي تنشط في عمان³ و الزرقاء وإربد والكرك والطفيلة والعقبة. لم توضع هذه الدراسة لتكون على المستوى الوطني، لكن المحافظات التي تمت عليها تشمل (60%) من سكان المملكة ككل.

تم تصميم الاستبيان باستخدام العينة الاحتمالية على مرحلتين. شملت المرحلة الأولى اختيار 977 تجمعاً جغرافياً بشكل عشوائي من المقاطعات في كل منطقة. من هذه العينة التي تضم 977 تجمعاً، تم التواصل مع 97,347 عائلة بشكل مباشر من خلال مقابلات

¹ بالنسبة لهذا البحث، فإن الأعمال متناهية الصغر هي تلك التي تشغل أقل من 10 أشخاص بدوام كامل (دون حساب صاحب العمل). أما الأعمال الصغيرة فهي تلك التي تشغل ما بين 10-49 شخصاً بدوام كامل بحسب معايير مشروع مساندة الأعمال المحلية.

² بالرغم من أن النتائج تعكس حال الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر ضمن كل منطقة جغرافية، فإنه لا يمكن تجزئة النتائج بشكل أكبر على المستوى الجغرافي دون المخاطرة بمدى هامش الخطأ المقبول. يعود ذلك إلى تصميم التجمعات السكانية من الأساس.

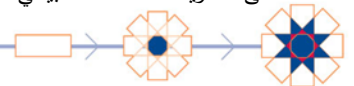
³ يشمل مصطلح "عمان" في هذا البحث البلديات الواقعة في العاصمة عمان باستثناء أمانة عمان الكبرى. أما العقبة فهي تعني محافظة العقبة باستثناء سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.



شخصية، حيث قالت 10,197 منها أنها تملك مشروعاً. تم بعد ذلك اختيار عينة فرعية تتكون من 6,385 مشروعاً بتقسيم حسب المحافظة. تم بعدها استبيان 4,721 بنجاح (401 منها في محافظة الكرك).

يركز التقرير حصرياً على نتائج محافظة العقبة، فتم الحصول على جميع النتائج من استبيان على الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لمشروع مساندة الأعمال المحلية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ويمكن تعميمها على جميع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر المشمولة في هذه الحدود الجغرافية⁴.

⁴على الرغم من أن النتائج تمثل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر لكل منطقة جغرافية، إلا أنه لا يمكن تصنيفها على مستوى حُببي من غير التأثير على مستويات الخطأ الاستبائي المقبولة، ويعود ذلك لتصميم التجمع.



الخصائص السكانية العامة

خصائص المؤسسات

بناءً على الأبحاث التي أجريت خلال الاستبيان فإن هناك حوالي 715 من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في محافظة العقبة⁵. الغالبية العظمى من هذه الأعمال، (91.7%)، مملوكة من قبل ذكور.

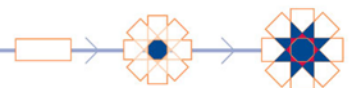
تتماشى النسبة بين الذكور والإناث من ناحية الملكية مع الأرقام الحكومية بشكل عام. تشكل نسبة العاملات الإناث في سوق العمل الأردني (13%) من المجموع العام بحسب دائرة الإحصاءات العامة. وبحسب البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة، فإن 1 فقط من كل 10 أعمال في العقبة تديرها أو تعمل بها امرأة.

الخصائص السكانية (العقبة)		عينة	العدد التقريبي للسكان ⁶
		$n=401$	$N=715$
حسب القطاع المستهدف ⁷			
التصنيع الغذائي	168	41.0%	293
مواصلات	68	20.6%	147
السياحة	18	4.5%	32
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	12	2.4%	17
أخرى	135	31.5%	225
حسب الجنس			
ذكر	370	91.7%	655
أنثى	31	8.3%	59

⁵ يمثل المجموع عدداً تقريبياً لعدد ملاك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر دون حساب أكثر من عمل في الملاك ممن لديهم أكثر من عمل واحد. يبين الاستبيان أن لدى 30.6% من ملاك الأعمال في العقبة مشروع ثانٍ، وبناءً عليه فإن عدد الأعمال أكبر من عدد الملاك. تدل الأعداد والنسب المستخدمة مع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في هذا التقرير على عدد الملاك وليس الأعمال ذاتها.

⁶ تدل عبارة العدد التقريبي للسكان في هذا التقرير على العدد المطلق لملاك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة، مقرب باستخدام تضمين الاحتمالات من عينات عشوائية. إن تعريف "السكان" الإحصائي هذا لا يمت بصلة للتعريف الشائع للمصطلح الذي يدل على عدد السكان في مكان ما. تستخدم N للدلالة على العدد التقريبي للسكان، بينما تستخدم n للدلالة على العينة التي لم يتم احتسابها.

⁷ تم معاينة أربعة قطاعات في هذا التقرير وهي السياحة و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل والتصنيع الغذائي. تم وضع هذه التصنيفات على أساس التصنيف الصناعي القياسي الدولي - 4 التي تم جمعها خلال الاستبيان والتي تعتبر البيانات الأساسية التي يتم البناء عليها عند تناول القطاعات الأربعة والطريقة التي سيتعامل من خلالها مشروع مساندة الأعمال المحلية مع تلك القطاعات.



من بين القطاعات الأربعة التي يستهدفها مشروع مساندة الأعمال المحلية، يستحوذ قطاع التصنيع الغذائي على أكبر حصة بنسبة (41%) في الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة. تأتي الصناعة في المركز الثاني بنسبة 20.6%، متبوعاً بالسياحة بنسبة (4.5%) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة (2.4%)، فيما تشكل القطاعات خارج هذه الأربعة ما تبقى بنسبة (31.5%).

لدى العقبة عدد من القطاعات الفرعية التي تعد أكثر أهمية. فمقارنةً بنواحي أخرى تم اشتغالها بالاستبيان، تبين أن الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر بالعقبة على الأغلب تكون في مجالات الانتاج الحيواني، مراكز اتصالات، النقل والتخزين، تصليح المركبات، مكاتب السياحة وشركات تنظيم الرحلات، أنشطة الاتصالات اللاسلكية وتجارة مواد زراعية خام وحيوانات بالجملة⁸.

القطاعات المستهدفة في محافظة العقبة (باستثناء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة)

بيع الأغذية والمشروبات بالتجزئة	تجارة التجزئة في المتاجر غير المتخصصة		الزراعة والفلاحة		أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية	
	تجارة الجملة عدا المركبات ذات المحركات والدراجات النارية				أنشطة الخدمات الأخرى	
	بيع السلع الأخرى بالتجزئة في المتاجر المتخصصة		النقل والتخزين		أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم	
		أخرى ISIC أبواب				
تجارة الجملة والمفرد وتصليح المركبات ذات المحركات	بيع معدات المنزلية الأخرى بالتجزئة	بيع معدات المعلومات والاتصالات بالتجزئة	صناعة المنتجات الغذائية	صناعة منتجات المعادن المشكلة	صناعة الملابس الجاهزة	صناعات أخرى
	مبيعات بالتجزئة أخرى				صناعة الأثاث	

التصنيفات الرئيسية بحسب رموز التصنيف الصناعي القياسي الدولي - ٤

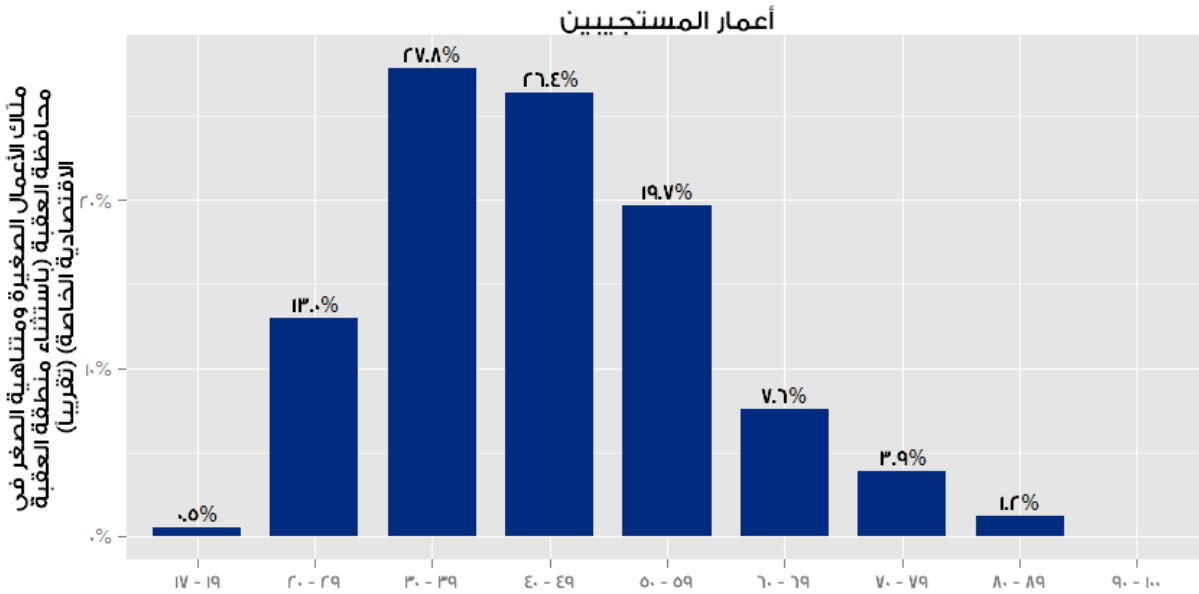
تجارة التجزئة الصناعة التحويلية آخر

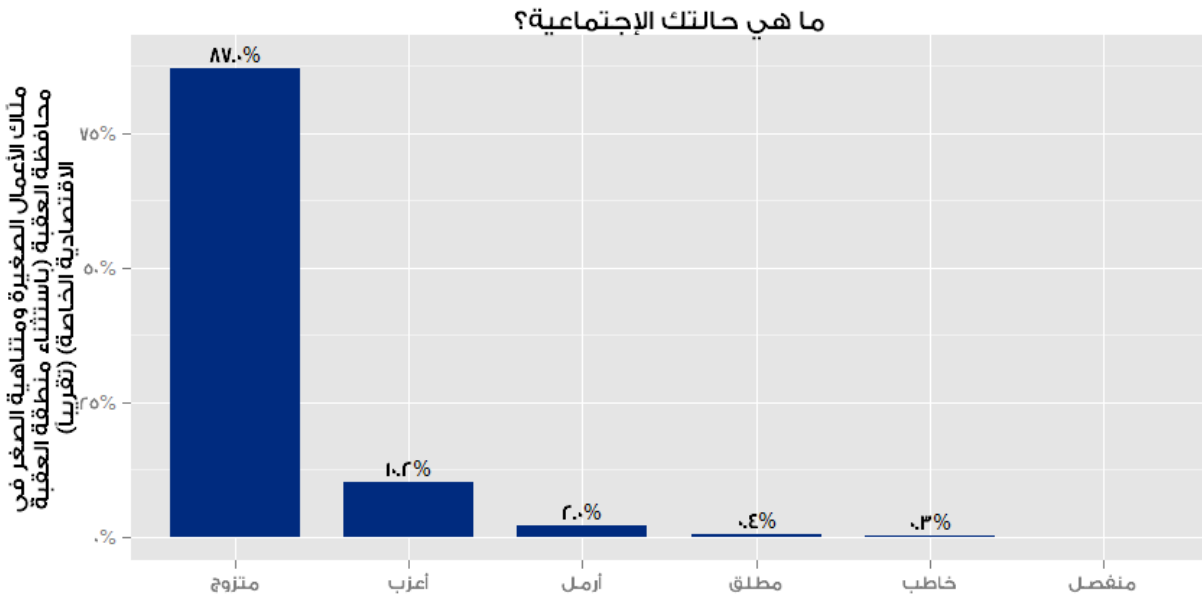
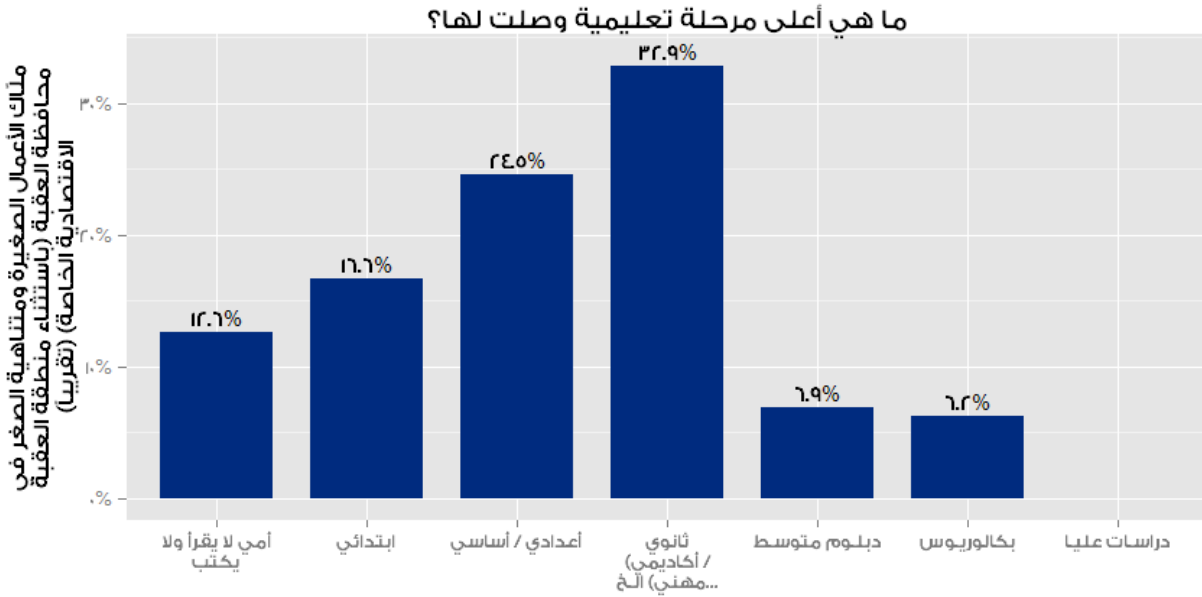
⁸ بسبب العدد الكبير لفئات مجموعة رموز التصنيف الصناعي القياسي الدولي ولقلة وجودها في البيانات، تم عمل إجراء البحث لإيجاد القطاعات المثيرة للاهتمام باستخدام تقنيات تعليمية احصائية مثبتة عبر اخذ العينات مرة أخرى، مما يتيح المجال لرفض العلاقات الزائفة.

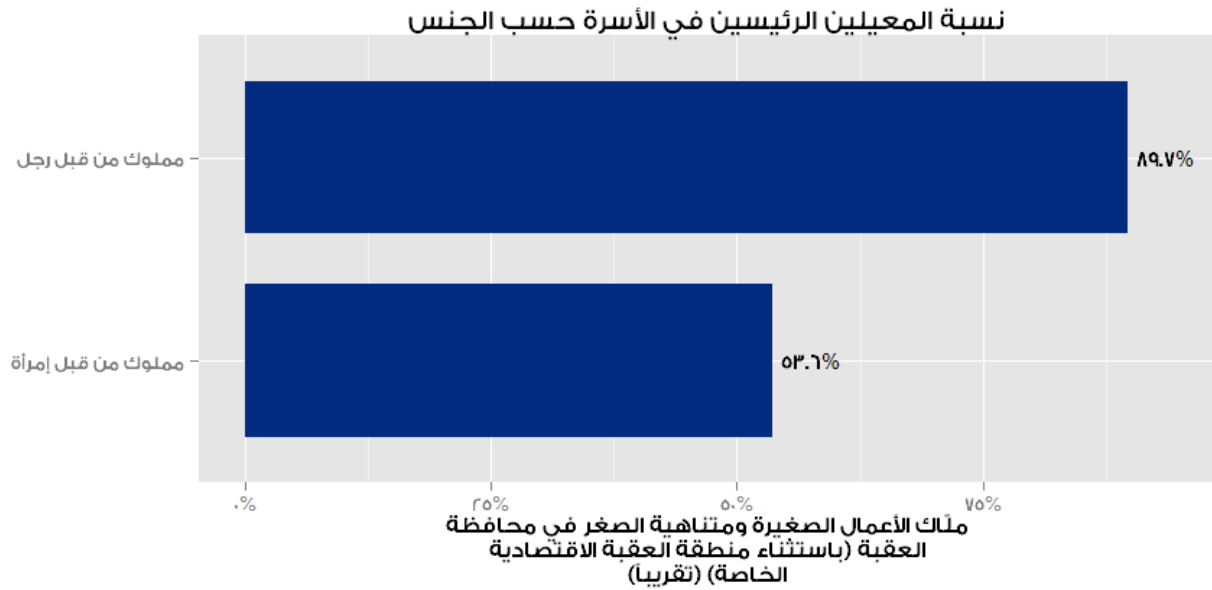
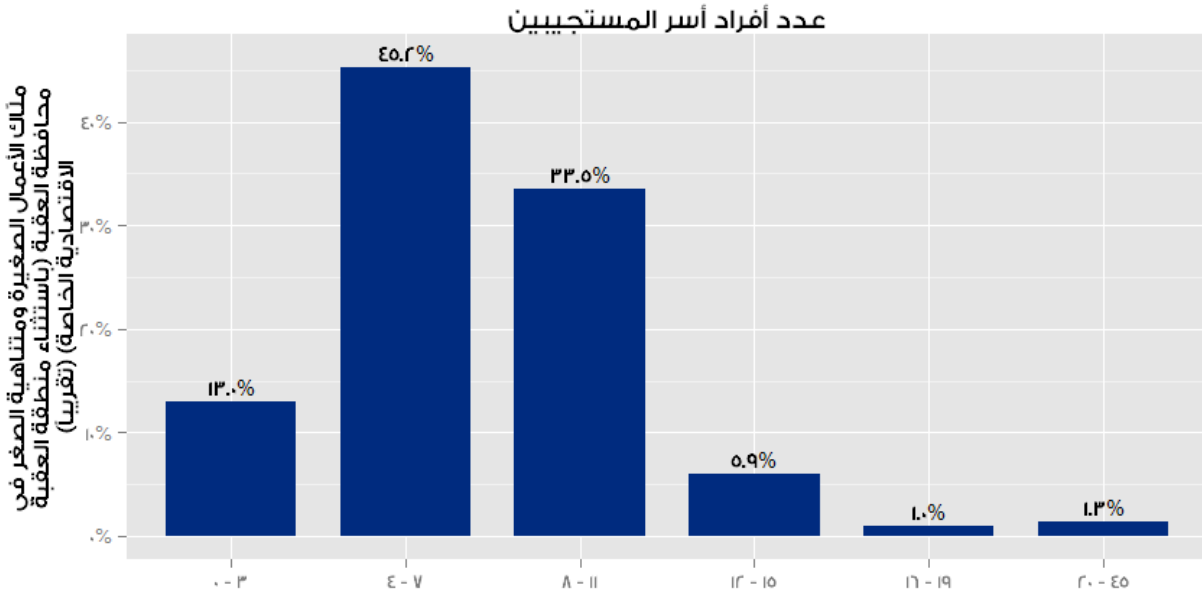
يوضح الجدول الشجري أعلاه الأحجام النسبية لكل فئة أعمال حسب رموز التصنيف الصناعي القياسي الدولي - 4. يمثل البيع والتجارة أكبر قطاع بنسبة (56.2%)، ويتبعه قطاع الصناعة بنسبة (12.6%).

خصائص المستجيبين

يكون مالكو الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة بشكل عام متزوج، وفي الثانية والأربعين من العمر، وبمستوى أكاديمي عند التعليم الثانوي. لدى (45.2%) من هؤلاء الملاك عائلة متوسطة الحجم (4-7 أفراد)، ولكن لدى نسبة كبيرة من مالكي الأعمال بالعقبة عائلات كبيرة (8-11 فرد) وهي حوالي ضعف النسبة في عمان واريد والكرك والزرقاء. عادة ما يكون ملاك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الذكور هم مصدر الدخل الرئيس لعائلاتهم مقارنة بالملاك من الإناث اللواتي نادراً ما يكونون مصدر الدخل في عائلاتهم.



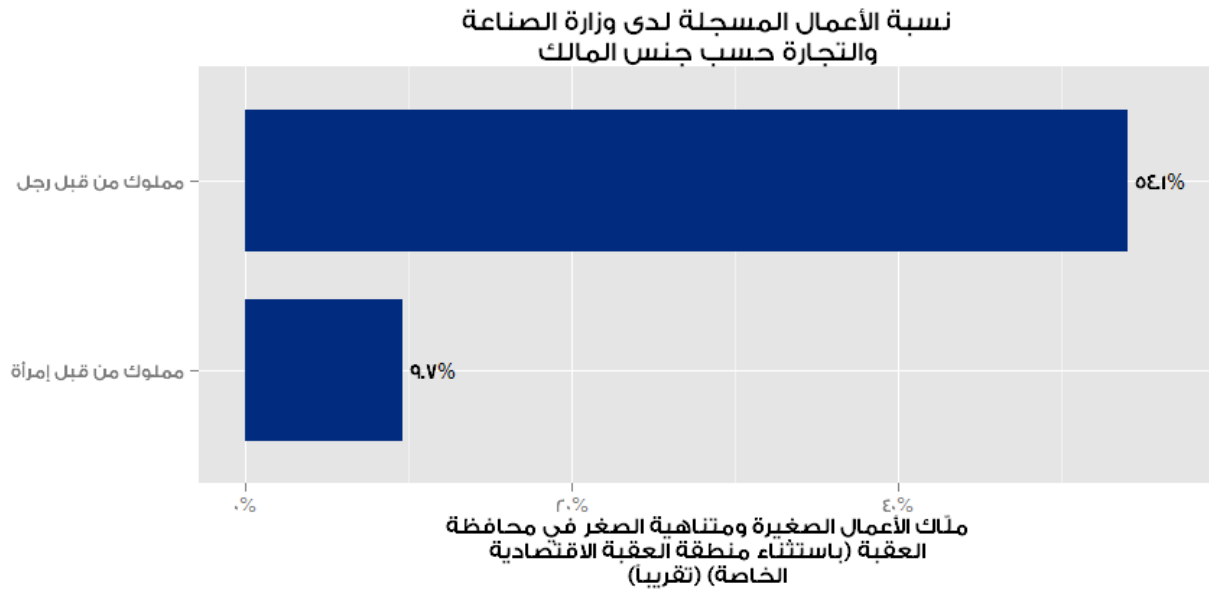




التأسيس والتسجيل واستمرارية الأعمال

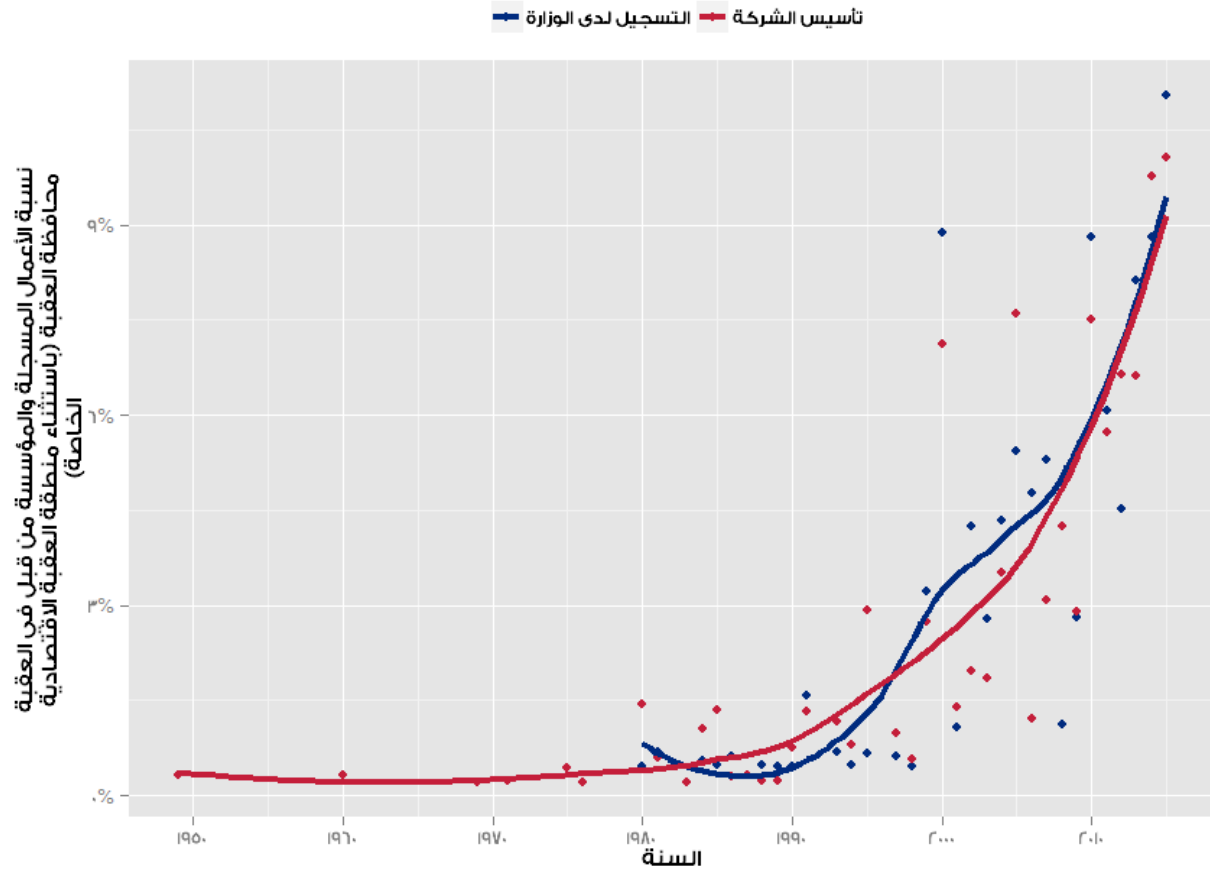
يظهر التقرير أن الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الاعتيادية والقائمة اليوم في العقبة تأسست عام 2008⁹. بالعودة إلى الماضي القريب نجد أنه تم تسجيل ثلاثة أرباع الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر بعد عام 2002. يثق (90.9%) من أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة أنهم قادرون على الاستمرار خلال السنوات الثلاث القادمة.

عدد الأعمال المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة تخطى التوقعات، فقد تبين أن (50.4%) من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بالعقبة مسجلة لدى الوزارة. وتعد نسبة التسجيل أعلى بكثير لدى الشركات المملوكة من قبل الذكور (54.1%) مقابل 9.7% للشركات المملوكة من قبل النساء). وبشكل عام، تكون الشركات المسجلة أقدم من الشركات غير المسجلة بما يقارب العامين.



⁹ نظراً للانحراف العالي في البيانات، تعد قيمة الوسيط (2008) ممثلاً أفضل من المتوسط الحسابي (2007)

نسبة الأعمال المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة حسب جنس المالك

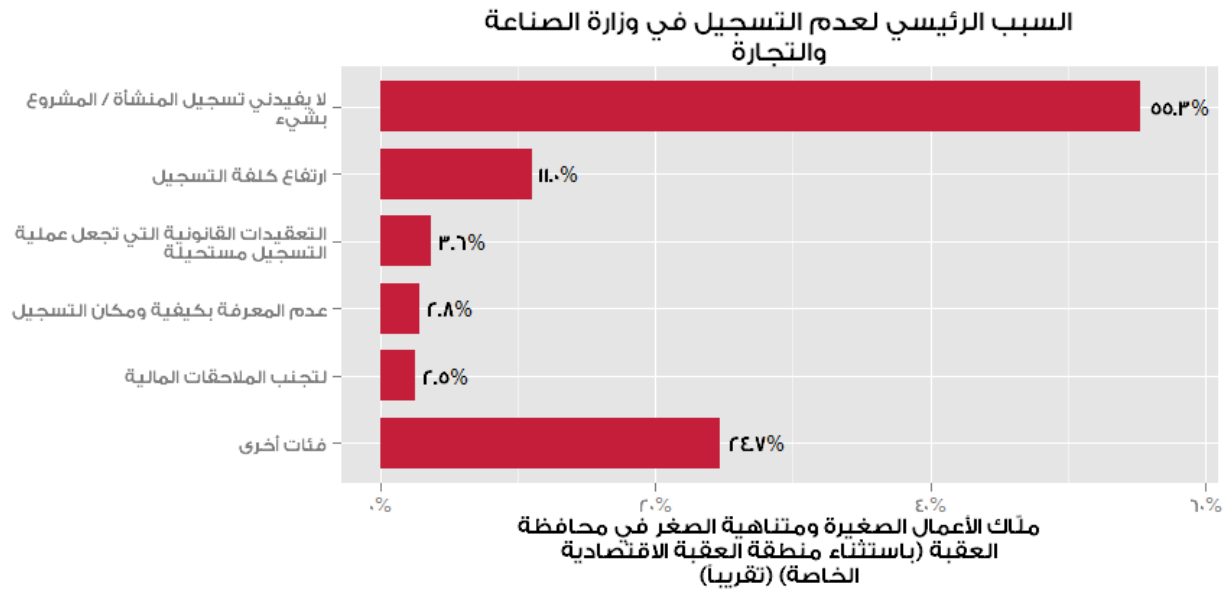
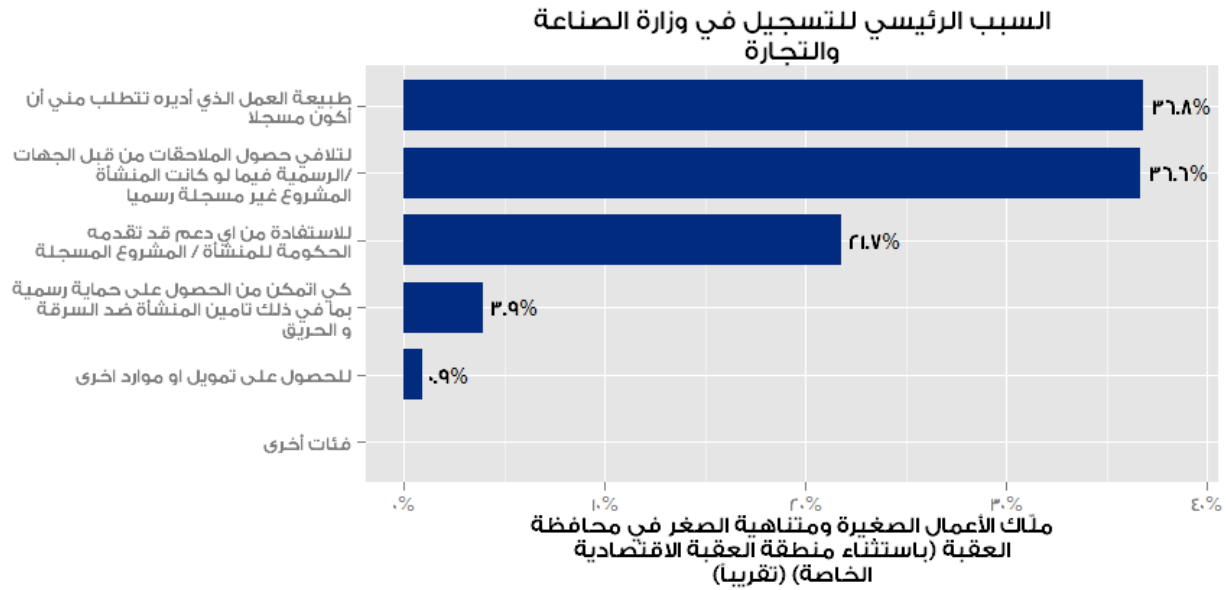


يبين الجدول أعلاه معدل تسجيل الأعمال حسب السنوات. تم تأسيس وتسجيل جميع الشركات المسجلة في نفس العام. يعلّل المنحنى التصاعدي لعدد الأعمال المسجلة مع مرور الوقت بثلاثة عوامل أ) الزيادة بعدد السكان في الأردن، ب) المبادرات الحكومية لزيادة الوعي وتبسيط عملية التسجيل، ج) الأعمال السابقة لم يتم ادراجها بالاستبيان. يدل العامل الثالث ضمناً أن الأعمال التي كانت موجودة في الماضي لكنها أفلتت أبوابها تستثنى تلقائياً من العينة. قد يكون هؤلاء قد قاموا بتصفية أعمالهم لأسباب مالية أو لوفاء مآلها.

أما بالنسبة للأسباب التي دفعت هذه الأعمال للتسجيل، فهناك ثلاثة. أولهم هو أن التسجيل إجباري نظراً لطبيعة عملهم (36.8%). ثانياً، خوف أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر من الحكومة أو الشرطة (36.6%). ثالثاً، لنيل الدعم الحكومي فور التسجيل (21.7%). لم يتم اعتبار أسباب أخرى مثل تواجد الحماية الفورية أو الرسمية، أو الحصول على التمويل، أو الرغبة بتصدير البضائع على أنها محفزة كفاية لتسجيل الأعمال.

مشروع مساندة الأعمال المحلية Local Enterprise Support Project

ومن ناحية أخرى، كان التفسير الوحيد لعدم التسجيل من قبل نصف الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر هو أنهم لا يروا أي فائدة من تسجيل شركاتهم بشكل رسمي (55.3%). (20.5%) من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر غير المسجلة أجابوا "أخرى" عند سؤالهم عن السبب، بينما (55.3%) أجابوا بأنه لا يوجد أي محفزات تدفعهم للتسجيل، و (11%) يعتقدون أن التسجيل عملية مكلفة.



الأعمال الموسمية

من بين جميع الأعمال التي تم سؤالها، أجاب (82.7%) أن أعمالهم غير موسمية. فالأعمال التي تعتبر موسمية هي على الأرجح الأعمال المملوكة من قبل إناث والأعمال المنزلية وأيضاً الأعمال غير المسجلة.

ساعات العمل

يعمل (58.3%) من أصحاب الأعمال أكثر عدد الساعات الأسبوعي الموصى به وهو من 49 ساعة. يوجد هذه الميل لساعات العمل الطويلة في قطاعات بيع المواد الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ.

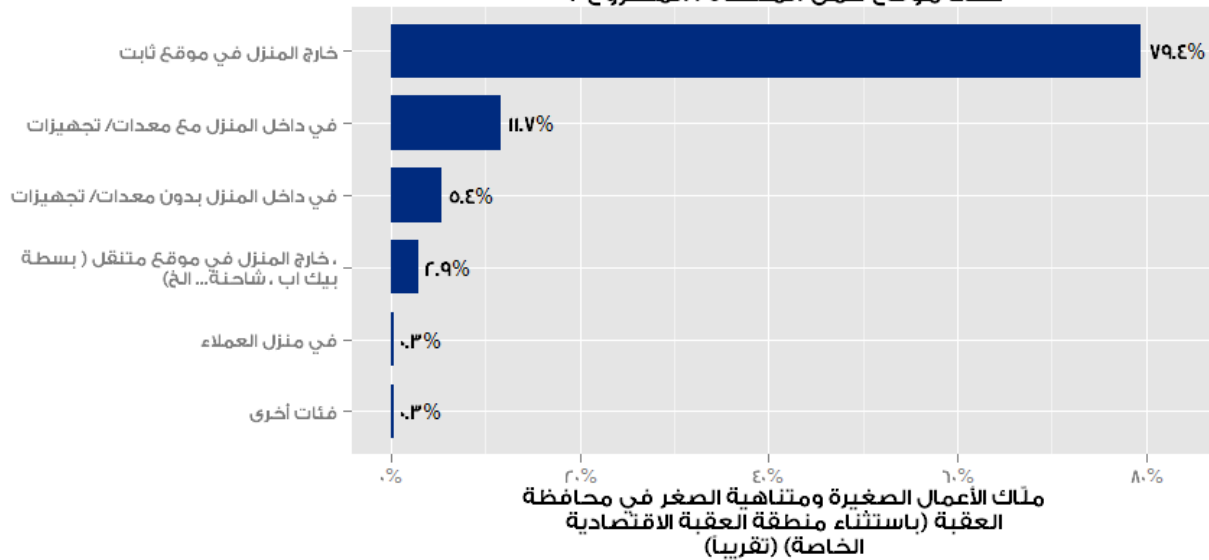
مواقع الأعمال

تعمل غالبية الأعمال الموجودة في العقبة من مواقع ثابتة خارج المنازل (79.4%) ينطبق هذا الحال على الشركات المملوكة من قبل كلا الجنسين وفي جميع القطاعات، ولكن النسبة أقل للأعمال المملوكة من قبل إناث، فالذكور هم الأكثر احتمالية للعمل من مواقع ثابتة خارج المنزل بمعدل 1.8.

عند إجراء مقارنة دقيقة، نجد أن (17.1%) من أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر يعملون من البيت، وأن غالبية هؤلاء هم من الإناث التي بلغت نسبتهم (52.2%) مقابل (13.9%) للذكور. تعد بعض القطاعات أكثر قابلية لأن تكون منزلية من بعضها الآخر، مثل الانتاج الحيواني وصناعة مشتقات الحليب والبيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة بالإضافة للتعليم الابتدائي. من الجدير بالذكر أن معظم هذه الأعمال المنزلية تملك تجهيزات خاصة بالأعمال في المنزل مما يعني أنها ليست أعمال عادية وتتطلب رأس مال.

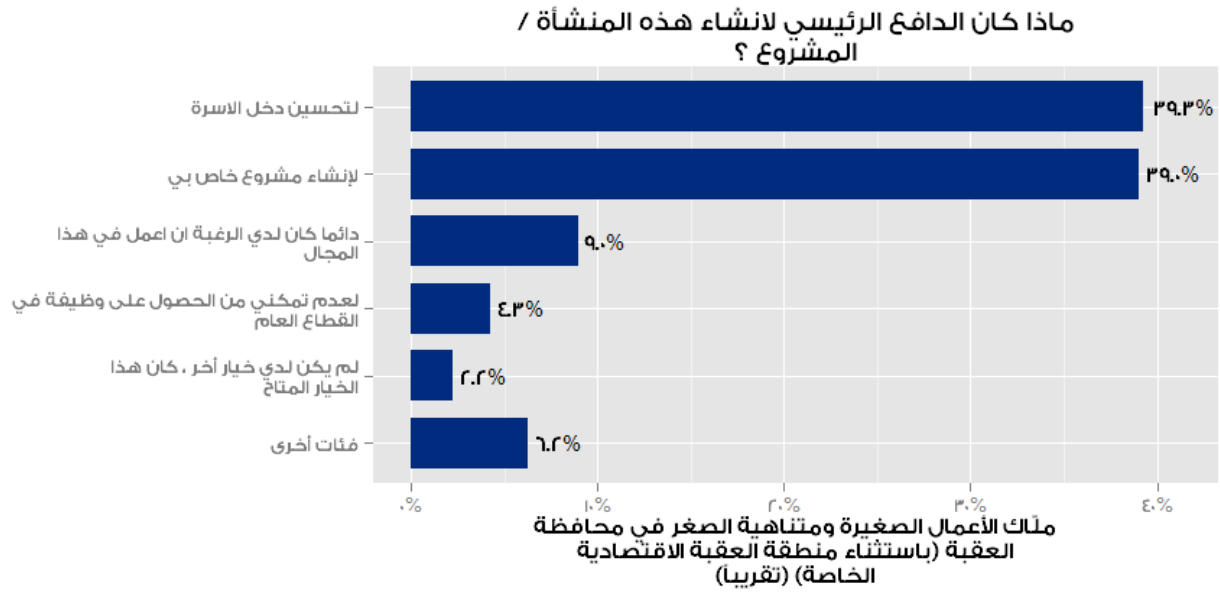
في العقبة، تعمل (2.9%) من الأعمال في مواقع عمومية غير ثابتة مثل السوق. ومع أن عددها لا يزال صغيراً، تعد هذه النسبة أعلى معظم المحافظات الأخرى وتكون المشاركة في الغالب محصورة لدى الذكور.

حدد موقع عمل المنشأة/ المشروع ؟



الحافز للعمل

تعتبر الرغبة بتوفير مصدر رزق للعائلة الحافز الأكبر لإنشاء الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لدى سكان العقبة (39.3%) أما السبب الثاني والذي يعد بنفس القدر من الأهمية فهو رغبة المؤسسين بأن يصبحوا من كبار رجال الأعمال (39%). السبب الثالث هو الرغبة بالعمل في المجال (9%).



استملاك أكثر من عمل

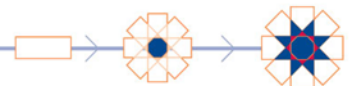
لدى (30.6) من ملّك الأعمال في العقبة أكثر من عمل واحد. ففي الدراسة التي شملت المحافظات، تبين أن ملّك الأعمال في المحافظات الجنوبية هم أكثر احتمالية في امتلاك عمل آخر من المحافظات الشمالية. وتبين أيضاً أن الذكور أكثر احتمالية بامتلاك عمل آخر من الإناث بمعدل 3.8 مرات.

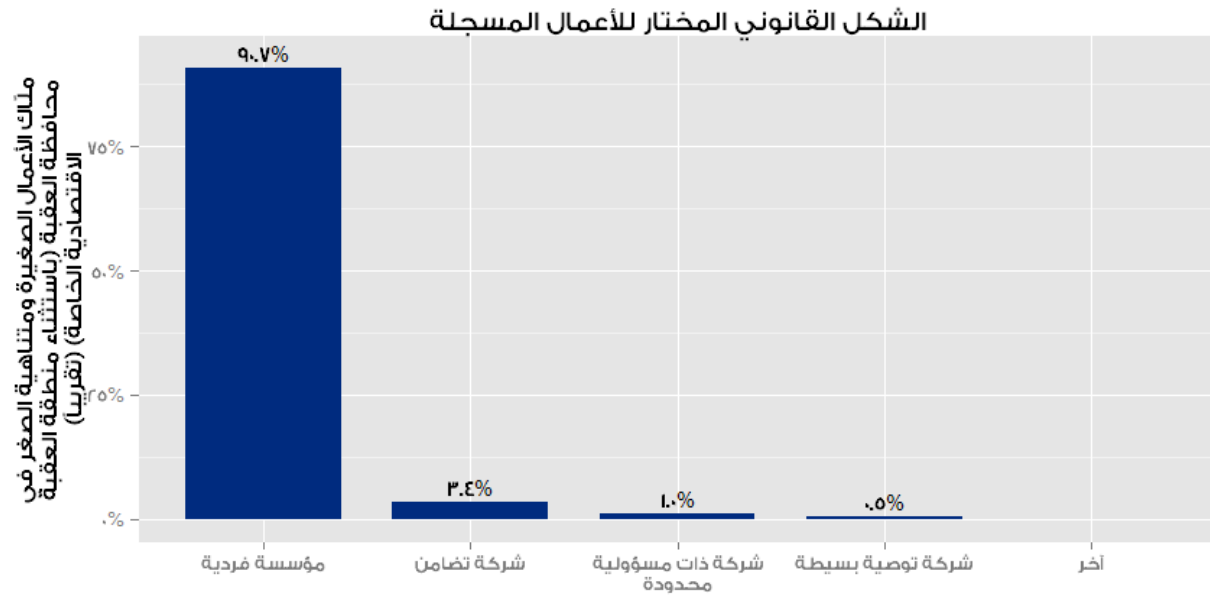
الملكية القانونية للأعمال

تعتبر ملكية 82.2% من الأعمال في العقبة ذاتية، بينما 3.6% مملوكة من قبل أحد الذكور في العائلة، و 2.9% من قبل أحد الذكور من خارج العائلة.

الشكل القانوني

يعتبر غالبية ملّك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر المسجلة أصحاب مؤسسات فردية (90.7%) بينما يتوزع الآخرون بين شركات التضامن (3.4%) أو شركات ذات مسؤولية محدودة (1%).



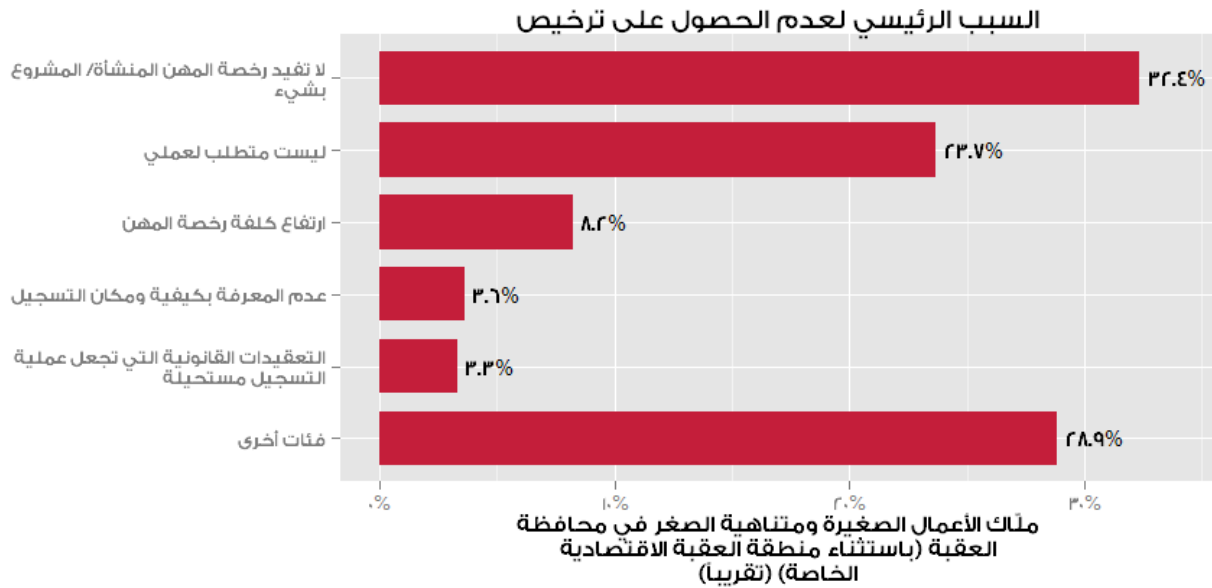
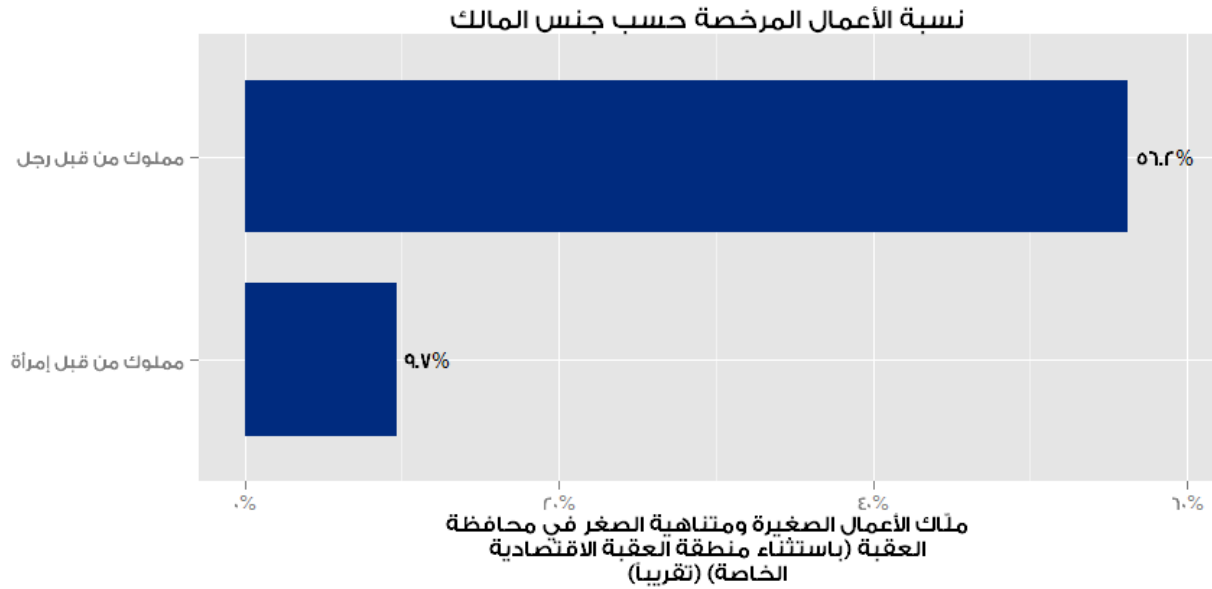


الترخيص

غالبية الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر مرخصة لدى البلديات التي تتبع لها، ولكن أن هناك نسبة بسيطة (4.3%) مسجلة لكن غير مرخصة وأخرى مرخصة لكن غير مسجلة (6.1%). يدل هذا على ثلاثة أمور: (1) سوء تفاهم. (2) وجود رخصة بلدية منتهية. (3) وجود رخصة غير رسمية أو غير مشروعة من البلدية. وكما هو متوقع، نسبة الأعمال المنزلية غير المرخصة عالية.

والأسباب الرئيسية وراء عدم الحصول على ترخيص هي عدم وجود فوائد منه (32.4%) أو أنه عدم وجود ضرورة للترخيص حسب طبيعة العمل (23.7%). وأجاب أكثر من ربع المستجيبين بخيار "أخرى" حين سئلوا عن السبب وقد يعود ذلك لعدم رغبتهم بقول الحقيقة بخصوص سؤال قد يكون تجريبي.

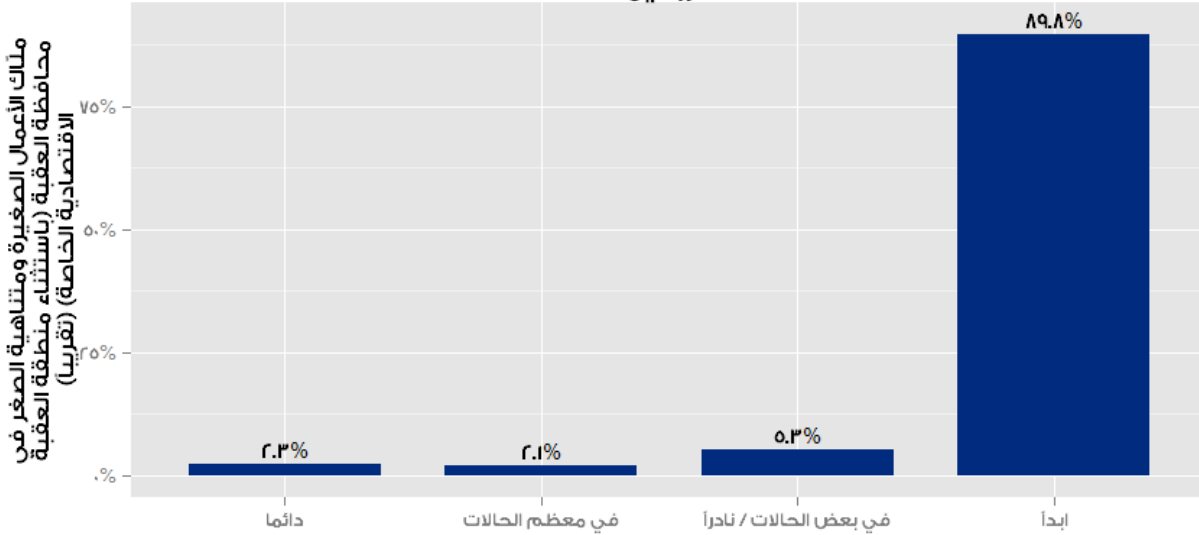
مشروع مساندة الأعمال المحلية Local Enterprise Support Project



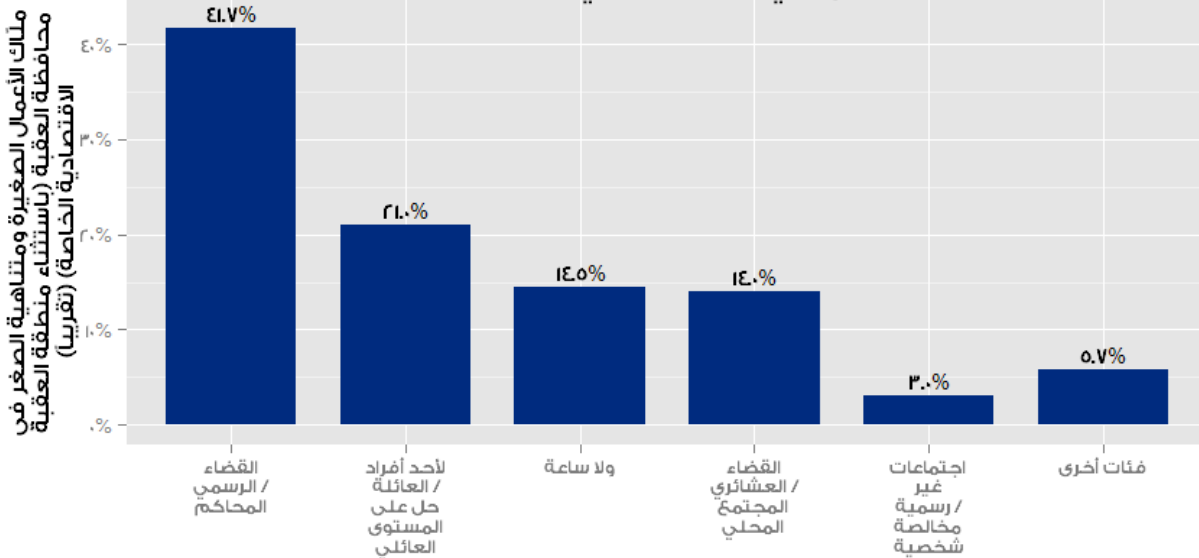
العقود

عند سؤال الأعمال عما إذا كانت توقع عقوداً، أجابت الأغلبية العظمى بالنفي (89.9%). قال (4.4%) فقط أنهم يوقعون عقوداً، سواء غالباً أو دائماً. أما في حال حدوث خلاف على العمل، (41.7%) أجابوا بأنهم يلجؤون لإجراءات قانونية، بينما (14.5%) قالوا أنهم لن يفعلوا شيئاً، بينما (21%) يلجأون إلى تدخلات العائلة، و (3.1%) يقيمون اجتماعات غير رسمية.

هل توقع عقود أو اتفاقات رسمية مع الزبائن أو الموردين؟



لمن تلجأ في حال الإخلال في هذه العقود؟



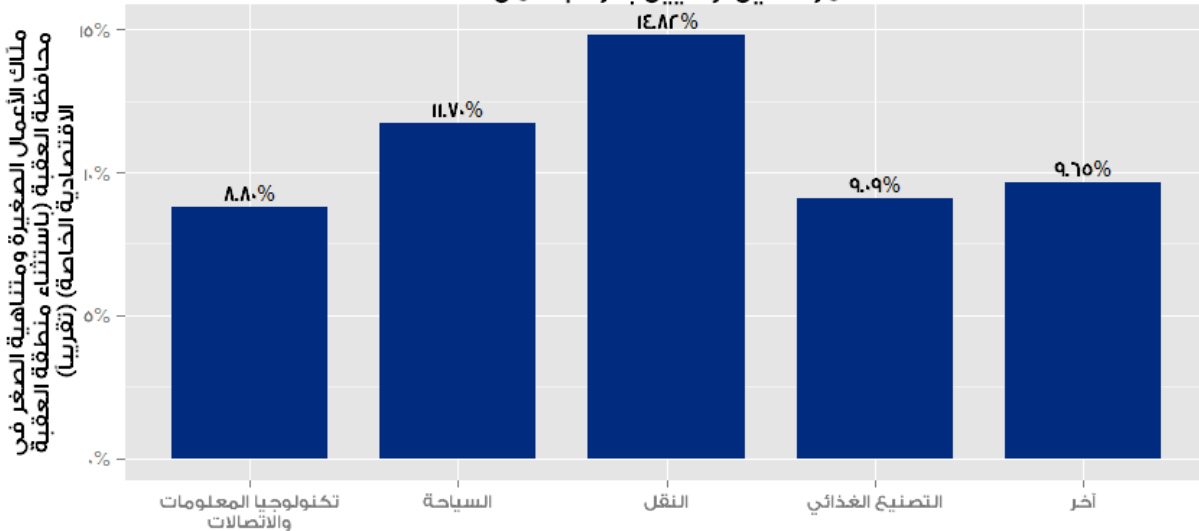
القوى العاملة

(12%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة توظف عاملين، وتعد هذه النسبة متدنية للغاية مقارنة بباقي المحافظات. (10.6%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة توظف عاملين أردنيين بدوام كامل، وأكثر من نصف هذه الأعمال توظف عامل واحد فقط. السبب وراء هذا الاختلاف بالنسب في العقبة يعود للاعتماد على أفراد العائلة للمساعدة في الأعمال بدل توظيف عاملين بشكل رسمي (بعد حجم العائلات في العقبة الأكبر في المملكة بمعدل 7.1). أيضاً، (2%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر توظف عاملين بدوام جزئي، وأكثر من نصف هذه الأعمال توظف موظف واحد فقط.

توظيف الإناث يعتبر نادر الحدوث بالأردن، إلا أن النسبة أقل بالعقبة. فلم يتم التعرف على موظفة واحدة في المحافظة بأكملها سواء بدوام كامل أو جزئي، مع أن فريق الدراسة حاول التواصل مع جميع الأعمال في المنطقة.

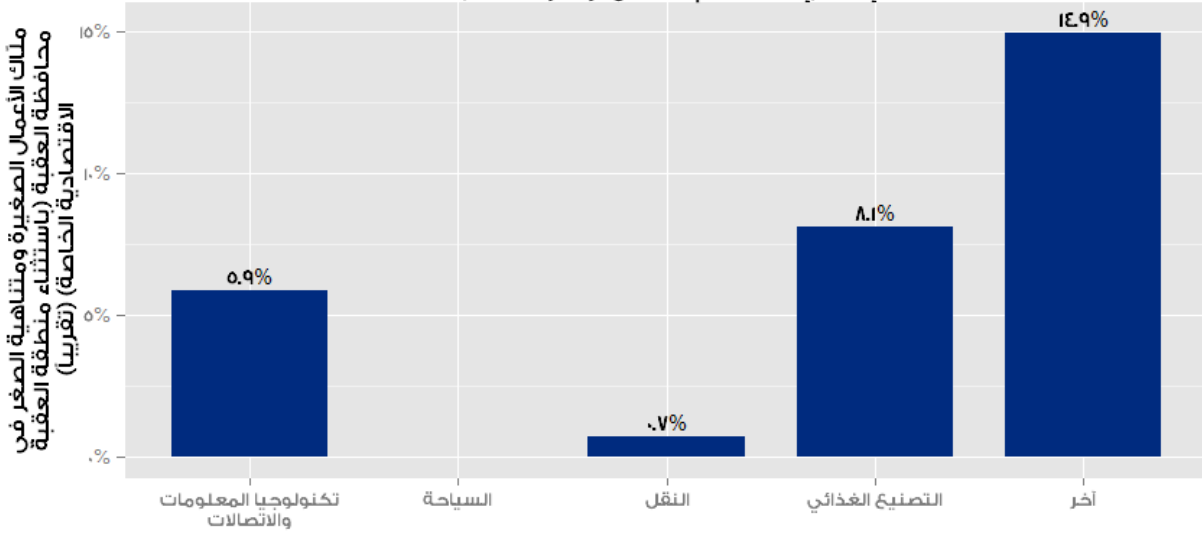
بشكل عام، نرى أن (60.3%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لم توظف أحداً خلال العام الماضي، فيما وظف (22.9%) آخر موظفاً واحداً فقط. لم توظف أي من الأعمال أشخاصاً تقل أعمارهم عن 18 عاماً.

نسبة الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي توظف موظفين أردنيين بدوام كامل

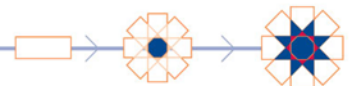
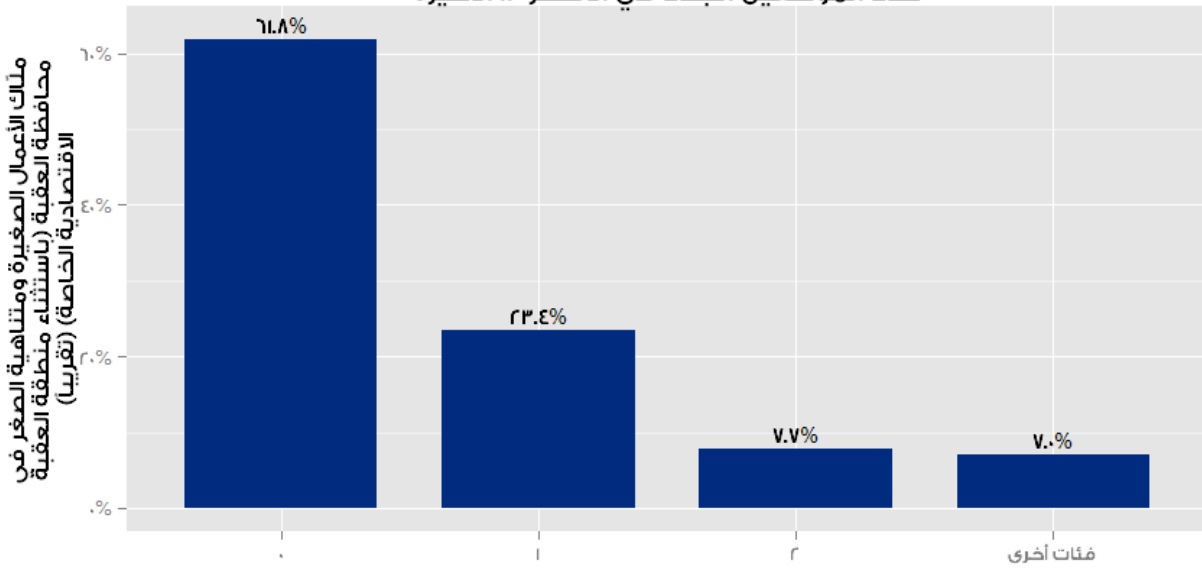


مشروع مساندة الأعمال المحلية Local Enterprise Support Project

نسبة الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي توظف
إناث (إما أصحاب أعمال أو موظفات)



عدد الموظفين الجدد في الأشهر ١٢ الأخيرة



التوظيف وإبقاء الموظفين

قامت واحدة من كل ثلاثة أعمال من التي توظف عمالة بتوظيف 1-3 أشخاص خلال العام الماضي. قال (82.8%) منها أن جميع الموظفين بقوا في عملهم خلال العام الماضي. أما أولئك الذين فقدوا موظفين فقالوا أن الأسباب لذلك إما شخصية أو بسبب ضغوطات اجتماعية أو لتأسيس عمل شخصي أو لطلب راتب أعلى أو بسبب ساعات عمل غير مناسبة.

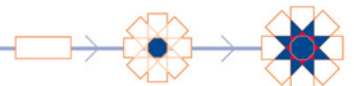
السبب الرئيس لفقدان الموظفين (العقبة)	كامل العينة
	<i>N=15</i>
شخصي	49.5%
ضغوطات اجتماعية مما يعني فقدانهم الرغبة بالعمل في عملهم	14.3%
ترك لتأسيس عمله الشخصي	13.2%
ساعات عمل غير مناسبة	12.6%
متطلبات الراتب عالية	10.4%

تدريب الموظفين

تبلغ نسبة الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر التي تقدم تدريباً داخلياً لموظفيها، (36.2%) فقط، ويكون التدريب عبارة عن تدريب فني أو إشراف بسيط أو مساعدة في التسويق أو تدريب في إدارة الأعمال.. كما وجدنا أن نسبة التدريب الخارجي تبلغ فقط (12.2%).

الأعمال التي قدمت تدريباً* (العقبة)	داخلي	خارجي
	<i>N=31</i>	<i>N=16</i>
تدريب فني	32.5%	19.1%
إشراف ونصح بسيط	28.1%	16.4%
مساعدة ومعلومات عن التسويق	27.5%	12.0%
تدريب إدارة أعمال	27.2%	17.2%
حفظ السجلات	21.1%	14.7%
الموارد البشرية/ مهارات أساسية	15.8%	16.6%
أخرى	21.0%	10.2%

* مجال التحليل يشمل فقط الأعمال التي توظف عمالة

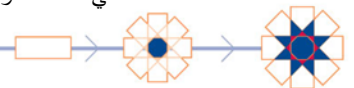


المساعدات الخارجية

تلقت فقط (4.7%) من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العتبة مساعدات فنية¹⁰. نسبة قليلة منهم تلقت مساعدة¹¹ من شركات خاصة (2.5%)، أو من برنامج حكومي (2.3%)، أو من القنوات غير الرسمية مثل الأصدقاء والعائلة (2.3%).

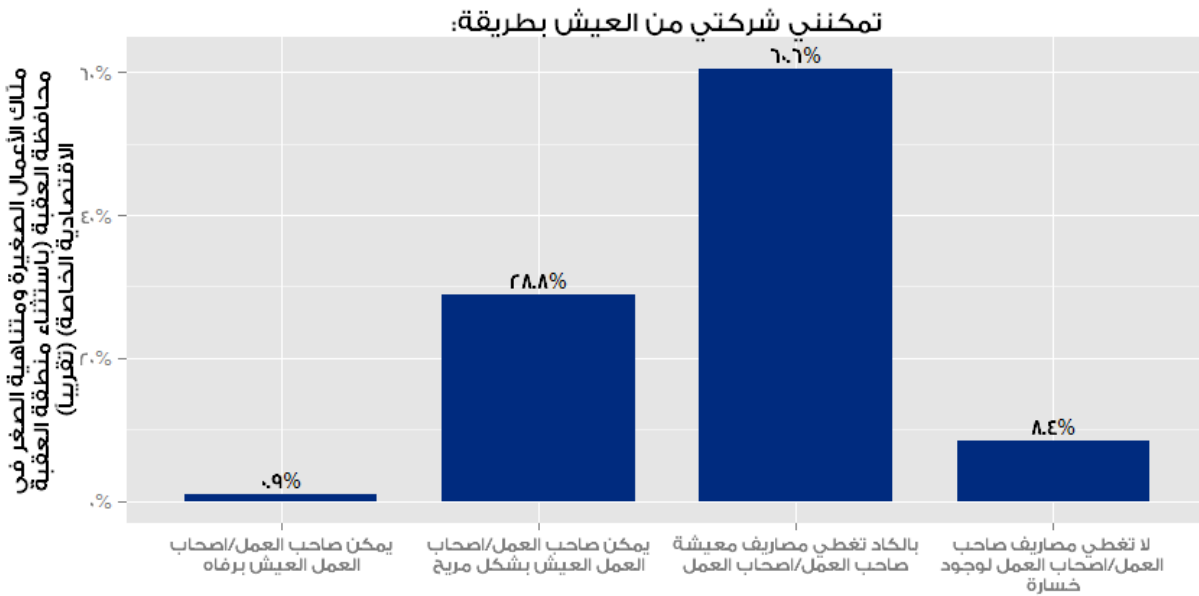
¹⁰ تم عرض الأسئلة المتعلقة بالمساعدة الفنية على أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر الذين يوظفون عمالة بسبب مشكلة بالأجهزة اللوحية.

¹¹ المساعدة هنا تعني مساهمة وكالة عالمية أو محلية إما بالمال أو بالمصادر.



أداء المؤسسات

قال (69%) من ملاك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر أنهم إما يخسرون المال أو يصارعون للحصول على حياة كريمة، فيما قال (28.8%) فقط أنهم قادرون على العيش براحة بفضل أعمالهم، بينما (0.9%) فقط منهم قالوا بأن أعمالهم تمكنهم من العيش برفاهية.



مشروع مساندة الأعمال المحلية

Local Enterprise Support Project

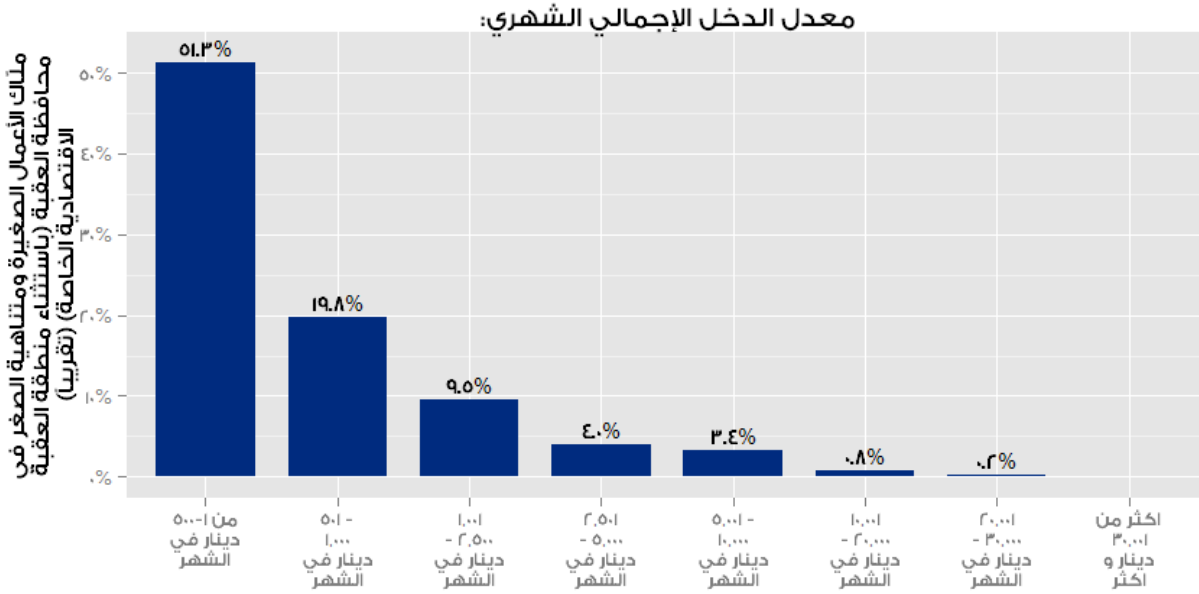
عوائق النمو الاقتصادي للأعمال الصغيرة أو متناهية الصغر

على الرغم من أن (76.0%) من الأعمال الصغيرة أو متناهية الصغر في العقبة ترغب بتوسيع أعمالها، إلا أن العديد منها تواجه تحديات تحدها من عمل ذلك.

تم سؤال العينة عما إذا كانت العناصر التالية تمثل معوقات لتطور مؤسساتهم:

العائق (العقبة)		كامل العينة	حسب جنس المالك	
		N=715	ذكر	أنثى
ضعف الطلب		%62.8	%63.3	%57.2
ضعف القوة الشرائية		%58.0	%57.2	%66.9
ارتفاع سعر المدخلات		%49.9	%51.6	%31.2
غياب الدعم المالي		%43.1	%43.4	%40.3
غياب المزودين المناسبين		%39.6	%41.4	%20.6
غياب دعم العائلة		%35.1	%35.7	%28.6
سعر المنتجات غير منافس		%32.6	%32.4	%34.8
عدم توفر شبكة مواصلات يمكن الاعتماد عليها		%29.1	%31.0	%8.0
لا يمكن المنافسة مع جودة المنتجات		%28.9	%29.6	%21.6
ضعف الدعم الفني أو المهارات في المجال		%28.7	%30.0	%14.3
ضعف مهارات التسويق		%25.2	%26.2	%14.3
غياب المعلومات المتعلقة بالسوق		%25.0	%25.8	%15.9
قلة الخيارات من حيث الموارد البشرية		%25.0	%26.5	%8.0
ضعف مهارات الإدارة		%22.7	%24.1	%8.0

تتميز العقبات التي أقرت أغلب الأعمال بمواجهتها بأنها متعلقة بالاقتصاد الشامل بطبيعتها. كما يتصدر ضعف القوى الشرائية وضعف الطلب قائمة العقبات التي تحول أمام النجاح. على الرغم من أن أغلب الأعمال تفقد العديد من آليات العمل المتعارف عليها مثل وجود حساب بالبنك أو تدريب، إلا أنها لا ترى ذلك كعائق أمام نجاحها. وكما لاحظنا في المحافظات الجنوبية الأخرى على عكس الشمالية، أقرت الأعمال في العقبة أن غياب المزودين المناسبين هو عائق أمام نموهم (39.6% في العقبة لوحدها، مقابل (19.2%) لجميع محافظات الشمال).



قالت (51.3%) من الأعمال الصغيرة و متناهية الصغر في العقبة أن حجم مبيعاتها الشهري يبلغ 500 دينار أو أقل، لكن (11%) لم يكونوا متأكدين من الرقم أو رفضوا الإجابة. بالنظر إلى المعدل، نجد أن عوائد الأعمال البيئية والأعمال غير المسجلة ونظيراتها التي يديرها شخص واحد، منخفضة جداً.

أما بالنسبة للأرباح، فقد بدى لنا أن الموضوع أكثر حساسية؛ حيث قال (18.6%) أنهم لا يعرفون أرباحهم في الشهر الفائت، بينما قال بعضهم الآخر الذي أجاب أن متوسط أرباحهم يبلغ 200 دينار في الشهر، كما أجاب (44.5%) أنهم تمكنوا من إغلاق الشهر من غير أي ديون. تبين أن معدل التوفير الشهري في العقبة لدى الشركات هو 205 دينار أردني في الشهر.

7.5%

من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة توفر
أموالاً بشكل شهري

85%

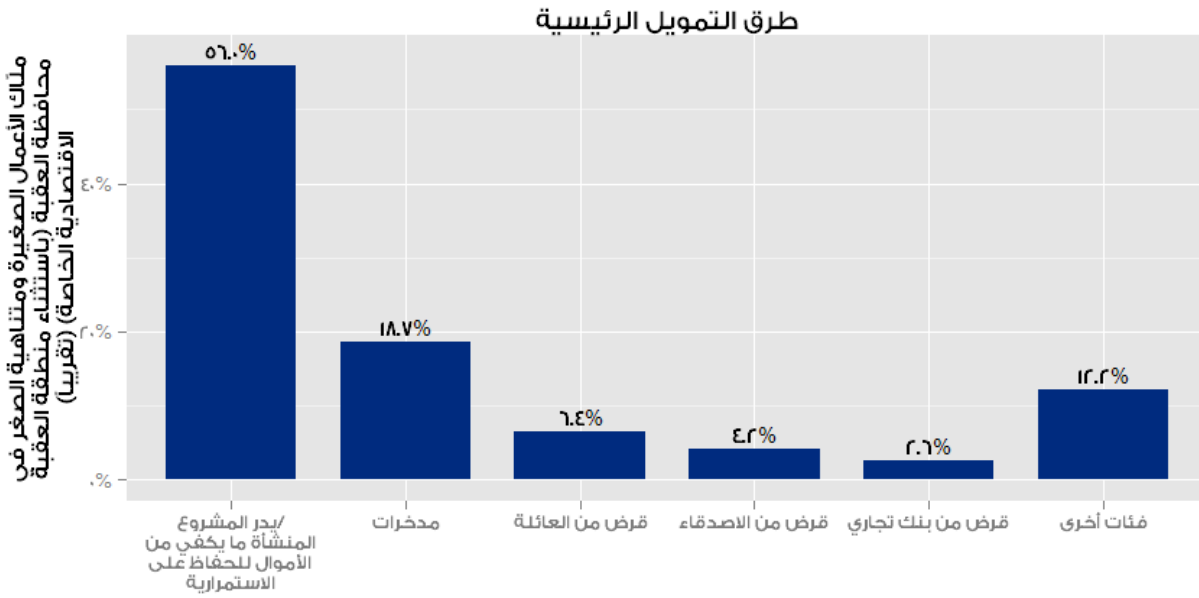
من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة لا توفر أي أموال
بشكل شهري

الحصول على تمويل

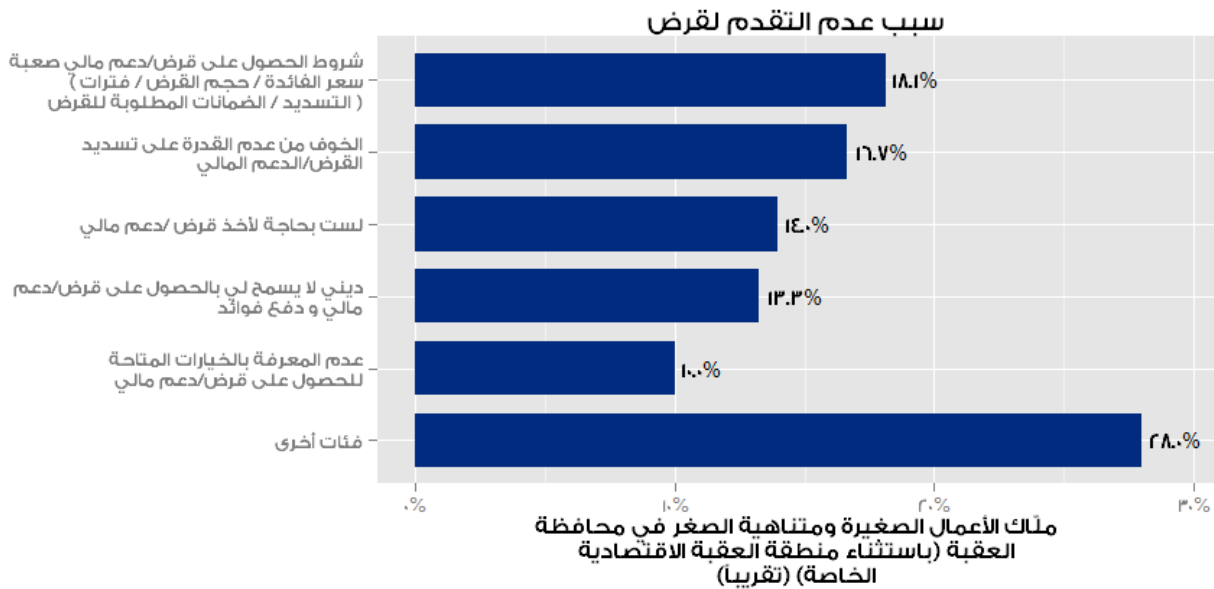
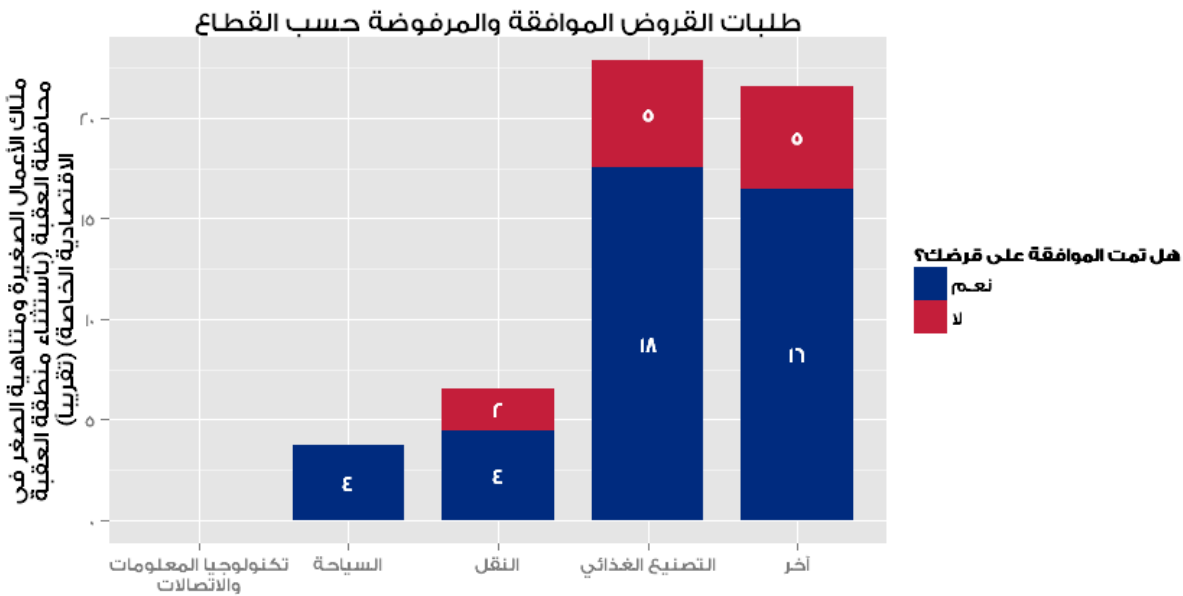
أكثر من نصف الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة ذاتية التمويل. وبالرغم من أن العديد من الملاك يصارعون للحصول على حياة كريمة، إلا أن (14%) منهم يقولون أنهم ليسوا بحاجة لقرض وتعد هذه النسبة أقل في العقبة مقارنة بباقي المحافظات. وبناء عليه، لا تلعب المؤسسات التمويلية دوراً في عملية التطور الاقتصادي للأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، وهو أمر واضح للعيان إذ أن (8.2%) منها فقط تقدم للحصول على قروض. يعود السبب الرئيس لذلك في العقبة هو الشروط التمويل صعبة (18.1% من المستجيبين قالوا أن هذا هو السبب الرئيسي). (16.7%) منهم قالوا أن السبب هو الخوف من عدم القدرة على تسديد الدفوعات، بينما (14%) لا يعتقدون أنهم بحاجة لقرض. كون العقبة جزء من الشرق الأوسط، فالعامل الديني يلعب دور كبير في المسألة، مع أنه تأثيره أكبر في باقي المحافظات. وعلى الرغم من أن صعود المنتجات المصرفية الإسلامية يجعل هذا المبرر أقل قبولاً، إلا أن (13.3%) من الملاك قالوا أن السبب الرئيس لعدم الحصول على قرض هو ديني بحت.

تبين الدراسة أيضاً أن التواصل شبه المقطوع بين أصحاب الأعمال ومصادر التمويل و أن أصحاب الأعمال غير مطلعين أصلاً على الأسواق المالية. تم الوصول لهذه القناة من حقيقة أن (7.5%) فقط من الأعمال يملك حسابات بنكية وأن معظم طلبات القروض تحصل على موافقة (72.2% منها) وأن (10.8%) منهم يعتقدون أن لديهم مصدراً واحداً فقط للتمويل متاحاً أمامهم.

قد يكون سبب آخر لعدم طلب التمويل هو عدم وجود حساب بنكي للأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر. والسبب وراء ذلك يعود حسب أصحاب الأعمال هو أن طبيعة عملهم تجبرهم على التعامل بالكاش أو أنهم يجدون الكاش أسهل (36.7%) ، أو أن قلة مبيعاتهم لا تدعي لإنشاء حساب بنكي (24.8%)، أو لأسباب دينية (11.6%). أسباب أخرى مثل الرسوم البنكية وقلة الثقة بالمؤسسات المالية وغيرها كانت أقل انتشاراً.

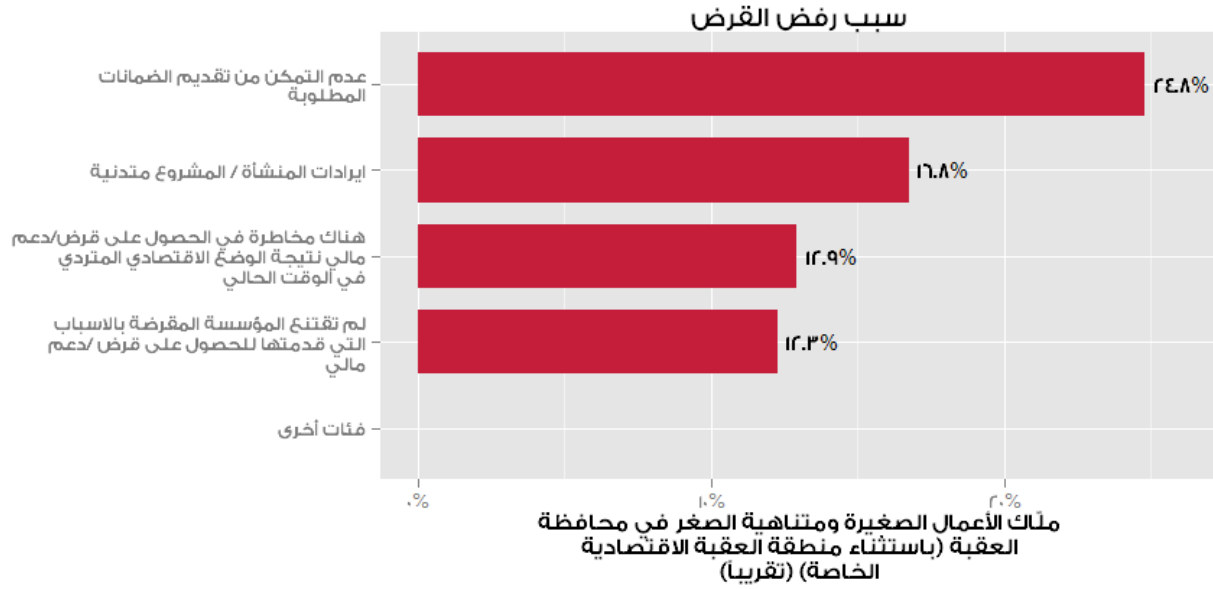


عمليات التمويل الذاتي منتشرة بالعقبة (56%). هناك أيضاً طرق تمويل أخرى مثل التمويل من خلال المدخرات (18.7%)، أو بمساعدة العائلة والأصحاب (6.4%) و (4.2%)، أو من خلال البنوك التجارية ومؤسسات الاقراض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة (2.6%) و (4.2%).



مشروع مساندة الأعمال المحلية

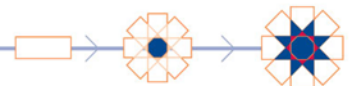
Local Enterprise Support Project



(40.7%) ممن حصلوا على قرض فعلوا ذلك عبر بنك، و (38.9%) عبر مؤسسة الاقراض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة. مصدر تمويل آخر هو الجهات المانحة أو مشاريع ممولة من قبل جهات مانحة (6.9%). لم تحصل أي من الأعمال في العقبة على تمويل عن طريق برنامج حكومي أو مقرضين.

عند السؤال عن سبب اختيار مؤسسة بعينها، قال (36.9%) أنها قدمت أفضل الخيارات التمويلية، أما (27.9%) فقالوا أنهم اختاروها لأنها سهلة واجراءاتها بسيطة الفهم، فيما قال (10.8%) أنها كانت الخيار الوحيد.

يلاحظ وجود اختلاف كبير بين الذكور والإناث بالنسبة لمقدار المال المطلوب عند طلب القروض؛ فقد كان معدل طلب الذكور 2000 ديناراً بينما كان أقل بكثير لدى الإناث عند 700 ديناراً. قد يعود سبب هذا التفاوت الى حقيقة أن جنس صاحب العمل مرتبط بقوة بالقطاع الفرعي للعمل وموقعه. أيضاً، يُعد الفرق في المبلغ المطلوب سبب لنجاح الإناث بالحصول على قروض أكثر من الذكور.



الأنظمة والعمليات والشبكات

يعد استخدام الحاسوب، سواء المرتبط بشبكة الإنترنت أو غير المرتبط، محدوداً لدى الأعمال (4.2%). بينما يبلغ معدل استخدام الهواتف الذكية (26.3%) و الهواتف المحمولة من غير الذكية (47%). أما بالنسبة المركبات، فيعد استخدامها بالعقبة (12.4%) أقل من باقي المحافظات مثل الكرك (22.6%) وعمان (27.8%). استخدام الهواتف الذكية في العقبة (26.3%) أيضاً مختلف عن محافظات أخرى، فقد بلغ (61.3%) في عمان و (67.5%) في الزرقاء.

المصدر (العقبة)		كامل العينة	حسب جنس المالك	
		N=715	ذكر	أنثى
هاتف محمول		47.0%	47.4%	42.9%
هاتف ذكي		26.3%	27.9%	8.0%
مركبة		12.4%	12.7%	9.9%
حاسوب (مع انترنت)		4.0%	4.4%	0%
اماكن عامة مجهزة بأجهزة كمبيوتر و ربط الالكتروني		2.8%	3.1%	0%
بريد الكتروني		2.2%	2.4%	0%
حاسوب (بدون انترنت)		1.9%	2.1%	0%
مواقع تواصل اجتماعي		1.9%	2.1%	0%

يستخدم (1.6%) فقط من الأعمال مواقع التواصل الاجتماعي كجزء من عملهم (4.7% يستخدمونه اما للعمل أو لغايات شخصية). وبالطبع فإن النسبة أكبر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حدة، كون البيئة الرقمية في صميم تخصصه. تعكس النسبة المنخفضة لاستخدام مواقع التواصل الاجتماعي أن لدى القليل من الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر فهم لهذه المواقع، وأن جمهور هذه المواقع أيضاً قليل. يعد استخدام البريد الالكتروني الأقل استخداماً بنسبة (2.2%)

التعاون مع أعمال أخرى

تعاون ثلثي الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العام الماضي مع أعمال أخرى بشكل أو بآخر. وكان أكثر نوع تعاون أفقي متكرر هو لشراء المستلزمات والخدمات والمعدات (65.5% تعاونوا بشكل متكرر أو مستمر). النوع الثاني هو تعاون على منتجات أو خدمات في السوق (43.1%) والنقاش (33.9%). حوالي الثلث يعمل مع شركات أخرى لنقل البضائع لنقاط البيع.

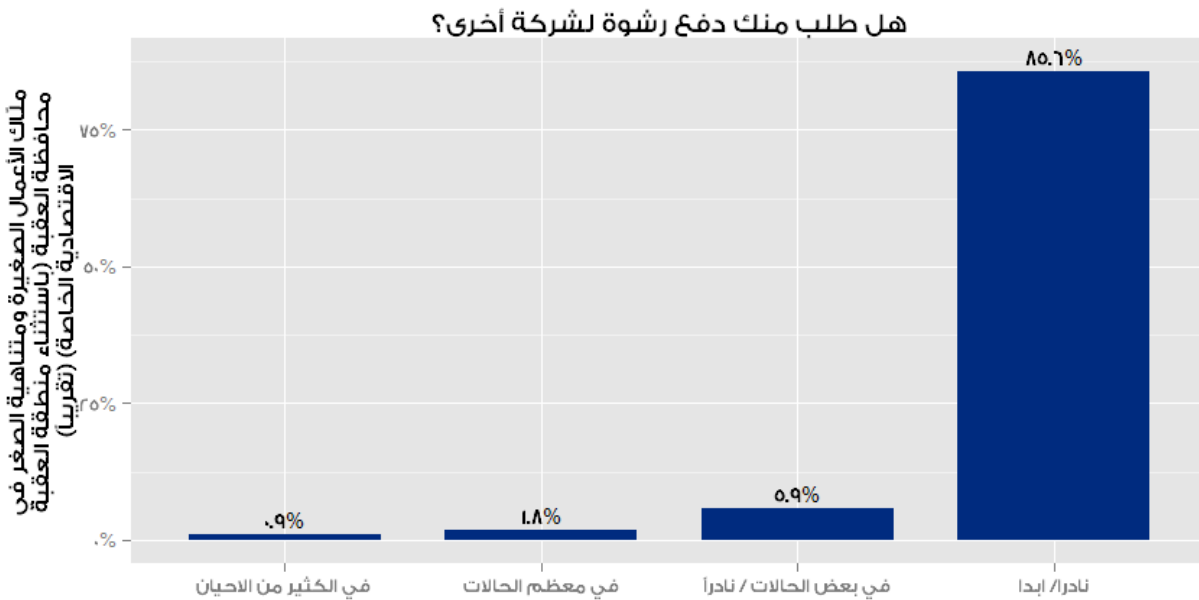
أشكال التعاون الأخرى كانت أقل انتشاراً، فتعاون معظم الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر لإعطاء دورات تدريبية أو منح شهادات يكون اما نادر أو لا يحصل من الأساس (الأيزو والاعتماد الدولي والاسعافات الأولية الخ).

الرابط الأفقي * (العقبة)	كامل العينة
	N=715
شراء المستلزمات والخدمات والمعدات	65.6%
منتجات وخدمات السوق	43.1%
مناقشات عن قطاع العمل	33.9%
نقل البضائع لنقاط البيع	31.0%
الحصول على التدريب	25.4%
أخرى	25.4%
الحصول على شهادات	18.2%

* تشمل أصحاب الأعمال الذين أجابوا "غالباً" أو "دائماً" لكل نوع من أنواع التعاون

الفساد

بالنسبة للرشوة، قالت (85.6%) من الأعمال أنه نادراً أو لم يسبق وأن طلب منها دفع مبالغ غير رسمية.



التخطيط المالي

تحتفظ معظم (64.2%) من الأعمال في العقبة بنوع من أنواع السجلات المالية، الغالبية العظمى منها تكون يدوية. أما بالنسبة لثلث الأعمال فلا يحتفظون بسجلات على الإطلاق. وكإثبات على قلة التخطيط والتنظيم المالي، تعمل (38.5%) منها فقط على مقارنة نتائجها مع أهدافها.

العضوية والوصول الى الشبكات

معظم الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة لا تنضوي تحت لواء جمعيات أو اتحادات. إذا استثنينا غرفتي التجارة (19.2%) والصناعة (15.7%)، حصلت كل فئة من الإجابات على أقل من (10%). ضمت الفئات الجمعيات المهنية أو التجارية (9.4%) والجمعيات التعاونية (6.7%) و المجموعات غير الرسمية التي تعنى بالمدخرات و القروض (2.3%) واللجان القروية (1.7%) والمجموعات النسائية (1.9%) والمجموعات الشبابية (1.3%) و مؤسسات الاقراض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة (1.2%) و المنظمات غير الحكومية (0.4%).

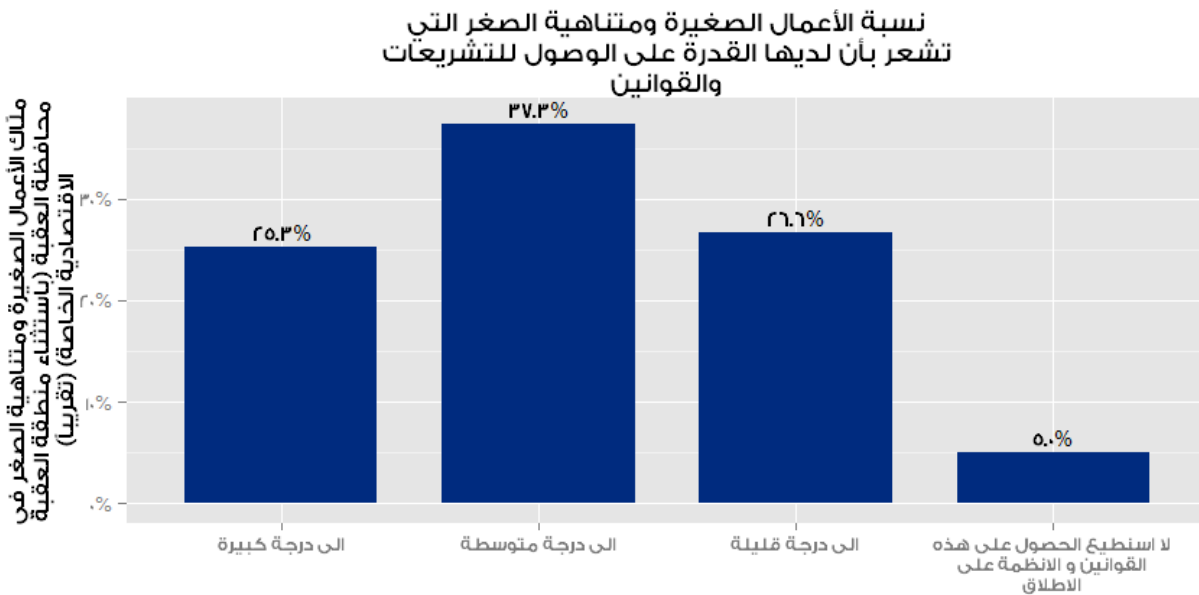
على الرغم من قلة عدد الأعمال المنخرطة بالقنوات الرسمية، إلا أن (69.7%) قالوا أنهم يستطيعون ترتيب اجتماع مع رئيس البلدية؛ وهذه النسبة تقل عندما يكون العمل مملوكاً من قبل أنثى.

العضويات (العقبة)		كامل العينة	حسب جنس المالك	
		N=715	ذكر	أنثى
غرفة التجارة		19.2%	20.7%	2.7%
غرفة الصناعة		15.7%	16.9%	2.7%
نقابات وجمعيات واتحادات		9.4%	10.0%	2.7%
جمعية تعاونية		6.7%	7.0%	2.7%
مجموعة غير رسمية تعنى بالمدخرات و القروض		2.3%	2.5%	0.0%
مجموعات نسائية		1.9%	1.6%	5.3%
لجنة قروية		1.7%	1.9%	0.0%
مجموعة شبابية		1.3%	1.4%	0.0%
مؤسسة اقراض للمشاريع المتوسطة و الصغيرة		1.2%	0.8%	5.3%
منظمة غير الحكومية		0.4%	0.5%	0.0%

السياسات والتعليمات

يقول (67.6%) من أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة بأنهم على اطلاع بالقوانين والأنظمة التي تحكم عملهم.

وبما أن "الأمية الرقمية" مرتفعة، نجد أن حوالي ثلثي الأعمال تلجأ إلى مصادر تقليدية للحصول على معلومات، مثل أصدقائهم أو عائلاتهم أو البلدية أو أحد المحامين. نجد أيضاً أن عدد الذين يلجؤون إلى العائلة والأصدقاء في العقبة أعلى من باقي المحافظات، فيما يلجأ (2.6%) فقط للمواقع الإلكترونية الحكومية. يعتقد معظم (67.6%) أصحاب الأعمال أن بمقدورهم الوصول بشكل جيد للمعلومات الخاصة بالسياسات والتعليمات، بينما يعتقد (6.9%) أن هذه المعلومات غير مفيدة.



حسب جنس المالك		كامل العينة	مصدر السياسات (العقبة)
أنثى	ذكر	N=715	
61.7%	41.9%	43.5%	العائلة والأصدقاء
9.7%	30.1%	28.4%	البلديات المحلية
5.3%	9.4%	9.0%	محامي
7.1%	3.8%	4.1%	لا أعلم
0.0%	2.9%	2.6%	المواقع الإلكترونية
0.0%	0.7%	0.7%	مركز دعم أعمال
0.0%	0.3%	0.2%	الأعمال والمشاريع المحلية
6.2%	4.5%	4.6%	أخرى

أزمة اللاجئين السوريين

هناك اعتقاد قوي بين ملاك الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في العقبة أن أزمة اللاجئين السوريين لم تحدث أية تأثيرات إيجابية. يقول (67.8%) منهم أنها لم تحدث أية تأثيرات إيجابية أو سلبية مهمة على الإطلاق، بينما يعتقد (29.7%) أنها تشكل خطر على عملهم، و (1.5%) يعتبرونها فرصة لفرصة لازدهار العمل.

على الرغم من الازدياد في أعداد اللاجئين السوريين، إلا أن نسبة ضئيلة جداً (2.3%) قالت أنها توظف عمالة سورية، وبالنسبة لهؤلاء (أكثر من نصف المستجيبين) السبب هو أن العمالة السورية تؤدي عملها بشكل أفضل. يعد هذا السبب مختلف في أريد حيث قال أصحاب الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر أنهم يجنون أكثر بتوظيف عمالة سورية – كان هذا السبب الثاني لتوظيفهم في العقبة (39%).

بالنسبة للتأثيرات الإيجابية، يرى (7.7%) أن عدد العمال الفنيين أو المختصين قد ازداد، بينما يعتقد (7%) أنه أصبح بإمكانهم رفع أسعارهم. و (6.9%) يرون أنهم مبيعاتهم قد ازدادت. أما بالنسبة للتأثيرات السلبية، فهي المنافسة الزائدة (39.7%) وغلاء التكاليف (35%).

تركزت الأزمة انطباعاً دائماً حيال الوصول وجودة الخدمات؛ يرى (39%) أن توفر السكن تأثر بشكل سلبي جراء الأزمة، وتعد هذه النسبة أقل من باقي المحافظات ويعود ذلك لسبب قلة نسبة اللاجئين في العقبة.

التأثير السلبي ينطبق أيضاً على المياه، (37.5%) والكهرباء (36%) والرعاية الصحية (28.4%) والتعليم (27.6%). قالت نسبة أقل أنها لاحظت تأثيراً على توفر وجودة الوقود (البنزين والديزل)، والأمن والشرطية، و/أو الوصول للتمويل.

أكبر التأثيرات* لأزمة اللاجئين السوريين (العقبة)		كامل العينة N=660	حسب جنس المالك	
			ذكر	أنثى
إيجابي				
ازدياد عدد العمال الفنيين والمختصين		7.65%	8.13%	2.70%
التقاضي أكثر مقابل البضائع		7.03%	5.95%	18.20%
بيع منتجات وخدمات أكثر		6.85%	6.82%	7.15%
سلبي				
ازدياد المنافسة		39.7%	40.2%	34.4%
ازدياد التكاليف		35.0%	35.4%	30.7%
انخفاض الطلب على البضائع والمنتجات والخدمات		31.6%	33.3%	13.5%

*تم استثناء بعض الفئات التي لم تحصل على نسب عالية